

ح 2/(01/23)02/27-14ح (000485)

القطاع الاقتصادي إدارة الطاقة أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

الاجتماع التشاوري الثاني للجنة التوجيهية المكلفة بمتابعة دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل

(عن بعد: 2022/12/20)



القطاع الاقتصادي إدارة الطاقة أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

الاجتماع التشاوري الثاني للجنة التوجيهية المكلفة بمتابعة دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل (عن بعد: 2022/12/20)

التقربر والتوصيات

أولاً:

- بناءً على الدعوة التي وجهتها أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء؛ عُقد الاجتماع التشاوري الثاني للجنة التوجيهية عن بعد بتاريخ 2022/12/20 وقد خصص الاجتماع لمناقشة بند واحد هو المقترح الوارد من المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية بموجب المذكرة رقم 3221 بتاريخ 2022/11/28 بشأن التفاوض على تعديل مسودة اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء فيما يخص البند الخاص بالتحكيم المدرج بالاتفاقيتين المشار اليهما ليكون مقره القاهرة دون استثناء أو أن يكون التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي.
- شارك في الاجتماع كل من رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية، رئيس فريق عمل الدراسة ونائبه. كما شارك في الاجتماع السادة أعضاء المكتب الاستشاري القانوني للشركة القابضة لكهرباء مصر، وذلك إلى جانب أمانة المجلس. (مرفق "1" قائمة بأسماء المشاركين).
- افتتحت الاجتماع سعادة الدكتورة/ دلال حلمي رئيس اللجنة التوجيهية، ورحبت بالسادة الحضور، ثم قدمت نبذة عن المقترح موضوع المناقشة والخاص ببند التحكيم الوارد باتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء.

ثانياً:

- أقرت اللجنة جدول أعمال الاجتماع المؤلف من بند واحد هو المقترح الوارد من المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية بتعديل الفقرات الخاصة بالتحكيم في نصوص اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء من ناحية قواعد التحكيم، ومقر التحكيم، واتفاق التحكيم.

واستمعت اللجنة إلى مداخلات السيدات والسادة الحضور والتي يمكن ايجازها فيما يلى:

- الشرح المفصّل الذي قدمته السيدة الدكتورة/ منى ذو الفقار (الاستشاري القانوني للشركة القابضة لكهرباء مصر) حول التعديل المقترح وحيثياته ومبرراته، وطبيعة مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي، وكذلك المميزات التي يتمتع بها كمركز دولي للتحكيم من حيث الخبرات المتراكمة، والعدد الكبير من القضايا التي نظر فيها، إلى جانب وسهولة التعامل واتواصل، وقلة التكاليف مقارنة بالمراكز الأخرى، بالإضافة الى أن مقره هو نفس مقر جامعة الدول العربية بجمهورية مصر العربية، كما قدمت أيضاً ردوداً وافية على تساؤلات واستفسارات أعضاء اللجنة.
- الاشارة إلى تقدير المكانة التي يتمتع بها مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي، مع ضرورة النظر إلى الموضوع من حيث المبدأ خاصة بعد صدور قرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء بتكليف اللجنة التوجيهية باعتماد المسودة النهائية للاتفاقيتين، والتحدي الكبير الذي قد يواجهه المجلس الوزاري في حال النظر في ادخال تعديلات جديدة على نصوص الاتفاقيتين.
- شمولية النص الحالي الخاص بالتحكيم بالاتفاقيتين وتحقيقه لجميع الخيارات المتاحة في حال وجود نزاع بين أي طرفين أو أكثر من أطراف السوق العربية المشتركة للكهرباء.
- التبعات التي قد تنشأ في حالة اعتماد المقترح المقدم من جمهورية مصر العربية بالنسبة للدول العربية الأخرى التي ارسلت موافقتها على الاتفاقيتين أو الدول العربية التي قد وصلت الى مراحل متقدمة لإصدار الموافقة على الاتفاقيتين، وتأثير ذلك على البرنامج الزمني لخارطة الطريق المتوافق عليها لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء.
- كما استمعت اللجنة كذلك إلى مداخلة أمانة المجلس المتعلقة بالإجراءات المتبعة للوصول إلى قرار
 حاسم للموضوع والتى تضمنت:
- أن طبيعة المقترح قانونية بحتة، لذلك لابد من دراسته على مستوى فريق عمل الدراسة التي يتضمن خبراء قانونيين يمثلون الدول العربية ومجموعات الربط الكهربائي العربي.

- صدور قرار المجلس رقم 291 بتاريخ 20 مارس 2022 بشأن "تفويض اللجنة التوجيهية باعتماد مسودة اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء ومراجعتها في موعد اقصاه شهر من انعقاد الدورة الرابعة عشرة للمجلس"، وعليه فإن سلطة اتخاذ القرار في هذا الشأن تعود بالدرجة الأولى إلى المجلس الوزاري بعد استلام توصيات لجنة خبراء الكهرباء بالدول العربية.
 - الحاجة الى الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري خلال عام 2023.

وبعد المداولة،

توصي بـ

- 1. تكليف أمانة المجلس بتوجيه رد للمندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية يتضمن الطلب من وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة موافاة أمانة المجلس بمذكرة شارحة مفصّلة تتضمن حيثيات المقترح الخاص بالتفاوض على تعديل مسودة اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء فيما يخص البند الخاص بالتحكيم المدرج بالاتفاقيتين، وجدول مقارنة للنصوص الحالية والنصوص المقترحة من قبل جمهورية مصر العربية على اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء، مع بيان مميزات وعيوب كل نص، تمهيداً للعرض على فريق عمل الدراسة.
- 2. تكليف أمانة المجلس بالدعوة لعقد اجتماع لفريق عمل الدراسة للتقييم وابداء الرأي حول المقترح خلال أسبوع من وصول المذكرة الشارحة (سواء بشكل رسمي أو من خلال إرسال نسخة مسبقة بعد أسبوع من تاريخ اجتماع اللجنة)، ويقدم فريق عمل الدراسة توصياته الى اللجنة التوجيهية.
- 3. تعقد اللجنة التوجيهية اجتماعها الرابع والثلاثين بشكل حضوري يومي 9 و 10 يناير 2023 بمقر الأمانة العامة، وتناقش ضمن جدول أعمالها توصيات فريق عمل الدراسة بخصوص مقترح جمهورية مصر العربية المتعلق بالتحكيم، تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب، ومن ثم ترفع توصياتها بهذا الشأن على الاجتماع القادم للجنة خبراء الكهرباء بالدول العربية والمزمع عقده خلال النصف الثاني من شهر فبراير 2023.